

# أوراق كارنيغي

حزب العدالة  
والتنمية  
في المغرب:  
المشاركة ومعضلاتها

عمرو حمزاوي

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

برنامج الشرق الأوسط

العدد 93 • تموز / يوليو 2008

©2008 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، جميع الحقوق محفوظة.

يمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أو نقله في أي شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace  
Publications Department  
Massachusetts Avenue, NW 1779  
Washington, DC 20036  
هاتف: 202 - 483 - 7600  
فاكس: 202 - 483 - 1840  
www.CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط  
شارع البرلمان 88  
وسط بيروت، لبنان  
ص.ب. 11 - 1061 رياض الصلح  
هاتف: 9611991491  
فاكس: 9611991591  
www.carnegie - mec.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:

<http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic>

ثمّة عدد محدود من النسخ المطبوعة بالانكليزية.

للحصول على نسخة أرسل طلبك عبر: [pubs@CarnegieEndowment.org](mailto:pubs@CarnegieEndowment.org)

## أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات موضوعية من إعداد باحثين ينتمون إلى المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة دراسات معمّقة ومقتطفات رئيسة من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحّب بأراء القراء، إذ يمكنكم إرسال تعليقاتكم على العنوان البريدي المشار إليه أعلاه أو عبر البريد الإلكتروني التالي:

[pubs@CarnegieEndowment.org](mailto:pubs@CarnegieEndowment.org)

## المؤلف

عمرو حمزاوي من الباحثين المصريين المرموقين في مجال العلوم السياسية والمنتمين إلى مؤسسة كارنيغي. سبق له أن حاضر في جامعة القاهرة وجامعة برلين الحرة. يمتّع بمعرفة عميقة بالسياسة في الشرق الأوسط وهو ضليع في قضايا الإصلاح في المنطقة. تشمل مجالات أبحاثه الحالية الديناميكيات المتغيرة للإصلاح السياسي في العالم العربي ودور مجموعات المعارضة الإسلامية في الحياة السياسية في العالم العربي.

# المحتويات

1	ملخص
1	مقدمة
3	الإطار المؤسسي والسياسي
4	المؤسسات
6	القرارات التعسفية
7	القيود الداخلية
9	أولويات حزب العدالة والتنمية في البرلمان
10	برنامج الإصلاح ومدى فعاليته
15	العلاقات مع أحزاب المعارضة الأخرى
16	مشاركة الحزب في العملية السياسية: آثار وانعكاسات
17	الفصل والتداخل مع حركة التوحيد والإصلاح
19	الانتخابات ونقاشات ما بعد المشاركة
19	تشريح نتائج انتخابات ٢٠٠٧
20	معضلات ما بعد الانتخابات
22	خاتمة
23	الملاحظات



## مُلخَص

في وقت آثر فيه التيار الرئيس في الحركات الإسلامية بالعالم العربي المشاركة في الحياة السياسية، طُرحت تساؤلات حول طبيعة هذه المشاركة وتأثيراتها على الحياة السياسية، كما على هذه الحركات نفسها. في خضم هذه العملية، مثل حزب العدالة والتنمية حالة مثيرة للاهتمام. فهو بخوضه الانتخابات التشريعية منذ العام 1997، كسب بالتدريج مقاعد في البرلمان، فاحتل 9 من أصل 325 مقعداً في انتخابات 1997، و 42 مقعداً في 2002، و 46 مقعداً في 2007. وهذا ما جعله متجذراً في العملية السياسية المغربية، بحيث بات بالمستطاع القول إن إنجازاته الانتخابية الأخيرة ليست مجرد اختراق مؤقت.

ومع ذلك، لا يزال حزب العدالة والتنمية يجهد لإيجاد توازن عملي ذي ديمومة بين المستلزمات البراغماتية التي تفرضها المشاركة، وبين تلك التي يملئها الإطار المرجعي الإسلامي. والحال أن الحزب، وبسبب البيئة السياسية المقيدة في المغرب ومعها جملة الشروط التي تفرضها المؤسسة الحاكمة، تبنى مواقف معتدلة إزاء سائر القضايا الاجتماعية والسياسية، وفي الوقت ذاته، كان حريصاً على عدم تنفيذ قطاعات واسعة من قواعده التي انجذبت إليه أصلاً بسبب إطاره المرجعي الإسلامي.

## مقدمة

تحليل الدور السياسي الذي يضطلع به حزب العدالة والتنمية في المغرب، يسلّط الضوء على الديناميات التي بموجبها يشارك الإسلاميون في السياسات العربية. هنا يبرز تباين حاد بين الهوية الثنائية للإسلاميين الناشطين في العراق ولبنان وفلسطين الذين يمارسون في آن واحد دور اللاعبين السياسيين وحركات المقاومة المسلحة، وبين حزب العدالة والتنمية الذي يُمثّل نموذجاً للإسلاميين الذين تبنّوا نهج المشاركة السياسية السلمية كخيار استراتيجي وحيد. في حين أدّت المواجهات المتواصلة في مصر والأردن بين الأنظمة الحاكمة وبين جماعة الإخوان المسلمين إلى زعزعة استقرار المشاركة السياسية للإسلاميين هناك، كان حزب العدالة والتنمية في المغرب يشارك في الحياة السياسية بشكل مستقر ويحاول ضخ مزيد من جرعات الانفتاح تدريجياً في جسم السياسات المغربية.

إضافة إلى حزب العدالة والتنمية، ترفع أحزاب إسلامية أخرى مثله لواء «المشاركة أولاً»، وتنشط هذه الأحزاب في دول عربية عدة مثل الجزائر والكويت والبحرين. تتمتع هذه الحركات بسمة رئيسية تتمثل في تصميمها على احترام القواعد القانونية للعبة السياسية والتقيّد بشروطها، وأيضاً السعي لتحقيق إجماع حول كيفية تسيير الشؤون العامة. تعود هذه السمة جزئياً إلى محاولات ضبط النفس الذي تمارسها الأنظمة الحاكمة في هذه الدول حيال مسألة مشاركة الإسلاميين في السياسة، والذي يتجسد في تجنّب اللجوء بشكل منهجي إلى إجراءات قمعية وإقصائية بحقهم.

لم يشكك حزب العدالة والتنمية والحركات الإسلامية المماثلة، يوماً بشرعية الدولة- الأمة التي ينشطون في إطارها، فقد اعترفوا دوماً بالإطار السياسي للدولة على أنه الفضاء الشرعي الوحيد لممارساتهم ونشاطاتهم. كذلك، لم تشكك هذه الحركات بالطبيعة التنافسية للسياسة، وبما تفرضه هذه الطبيعة من حتميات التعددية. أسفر هذه التوجه، الذي تم تبنيه نصاً وروحاً، عن انحسار الخطاب الإقصائي المستند إلى الدين، سواء أكان موجّهاً نحو الأنظمة الحاكمة أو حركات المعارضة الليبرالية واليسارية، كما أدى أيضاً إلى التحول التدريجي للإسلاميين من نهج توجيه الانتقادات الإيديولوجية المريرة والأحكام القاطعة، نحو صياغة برامج سياسية عملية وواقعية، وبذل جهود بناءة للتأثير على السياسات العامة.

النقطة الجوهرية هنا تتمثل في نجاح بعض هذه الحركات، وفي مقدمها حزب العدالة والتنمية، في تحقيق فصل وظيفي بين أنشطة الدعوة الإسلامية وبين ممارسة العمل السياسي، وبذلك حوّلت نفسها إلى منظمات سياسية بحتة يديرها سياسيون محترفون، وإن كانت تستلهم إطاراً مرجعياً إسلامياً؛ تاركة أنشطة الدعوة في عهدة الحركات الاجتماعية الواسعة التي وُلدت هذه المنظمات من رحمها.

يواجه حزب العدالة والتنمية والحركات الإسلامية الشبيهة به، تحديات جدية في مقدمتها أن مشاركتهم في الحياة السياسية لم تلبّ حتى الآن الحدود الدنيا من توقعاتهم، مما أدى إلى فشلهم في تحقيق آمال قواعدهم الانتخابية وتطلعاتها. حاولت الحركات الإسلامية التي ترفع لواء «المشاركة أولاً» تجاوز القيود المفروضة على التعددية من قبل الأنظمة السياسية التي ينشطون في إطارها، بهدف تحقيق إصلاحات مجددة تعيد توزيع السلطة بين الأنظمة الحاكمة والمعارضة، لكنهم لم يحققوا سوى النذر اليسير من النجاح. كان على رأس قائمة جدول أعمال البرامج الإسلامية، الضغط لإجراء إصلاحات دستورية وقانونية من شأنها توسيع الصلاحيات الرقابية المنوطة بالمؤسسات التشريعية والقضائية، في مواجهة الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها السلطات التنفيذية. لكن هنا أيضاً، فشل الإسلاميون في الاقتراب من هدف إقامة توازن صحي بين مختلف أفرع الحكومة، فمعظمهم أخفق في جهوده الحثيثة لمحاولة التغلب على تنافسه التاريخي مع المؤسسات الحاكمة وإقامة تحالفات براغماتية مع قوى المعارضة غير التقليدية. لازالت المعضلة الأكثر أهمية تتجسد فيما أثارته المحصلات

الهزيلة لمشاركة الحركات الإسلامية في العمل السياسي من شكوك لدى قواعدها الانتخابية حول مدى جدية الخيارات الرئيسية التي تطرحها هذه الحركات. بالإضافة إلى هذا، لم يسلم الإسلاميون من النقد نتيجة لقرارهم الفصل بين الدعوة وبين السياسة، ولتركيزهم على الشؤون الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من القضايا الأخلاقية. وبالفعل، اتُّهم الإسلاميون بأنهم فرطوا بالتزاماتهم الدينية لصالح العملية السياسية.

هذه كانت البيئة التي نشط في أحضانها حزب العدالة والتنمية منذ أن أبصر النور العام 1997. تجدر الإشارة هنا إلى أنه في الوقت التي فضل فيه التيار الرئيسي للحركات الإسلامية بالعالم العربي المشاركة في الحياة السياسية، برزت تساؤلات حول طبيعة هذه المشاركة وانعكاساتها على البيئة السياسية الأوسع، وأيضاً على هذه الحركات نفسها. وبسبب تنوع المقاربات التي اعتمدها الإسلاميون حيال مسألة المشاركة السياسية، يتعين على أي تحليل لهذه المسائل الابتعاد عن العموميات النابعة من الأحكام المسبقة الإيديولوجية المتحيزة، أو من الاستشهاد بتجارب إسلامية سابقة منتقاة دون سواها، لأن هذه التجارب لا تكفي لاستيعاب تعقيدات هذه المسائل ولا لفهم التطورات التي تتكشف باستمرار في هذه البقعة من العالم. بالمثل المقاربة التبسيطية المتمثلة في وجهة النظر الاختزالية المطلّة على الإسلاميين بوصفهم جماعات إيديولوجية متعصبة، يكفي معها الاطلاع على خطابها اللغوي لفهم سلوكها السياسي. تهدف هذه الورقة للإجابة على أربعة أسئلة تتعلق بمشاركة حزب العدالة والتنمية في السياسات المغربية:

- ما الظروف المؤسسية والسياسية التي طبعت مشاركة الحزب؟
- ما المسائل التي تصدرت أولويات الحزب، لاسيما على صعيد المؤسسات التشريعية؟
- ما تأثير مشاركة الحزب على أوضاعه الداخلية، من جهة، وعلى البيئة السياسية الأوسع، من جهة أخرى؟
- وأخيراً، كيف استطاع الحزب التكيف والاستجابة للتحديات التي فرضتها مشاركته في النظام السياسي شبه السلطوي في المغرب؟

## الإطار المؤسسي والسياسي

يشارك حزب العدالة والتنمية في الحياة السياسية في ظل ظروف عدة متباينة؛ بعضها يفرضها الحكم الملكي النافذ وحلفاؤه – في ما يعرف في المغرب بـ«المخزن» (أي المؤسسة الحاكمة)؛ والبعض الآخر يتشكل من وضعية الحزب في إطار أطراف التيارات الإسلامية، وفي سياق حاجته إلى الحفاظ على ولاء قواعده الشعبية. فيما يخص الظروف التي يُسأل عنها الحكم الملكي، فهي إما مؤسسية مقننة أو تعسفية، يفرضها النظام الحاكم سعياً منه إلى احتواء المعارضة السياسية،

بما فيها حزب العدالة والتنمية الإسلامي. في المقابل، فإن الظروف التي تتشكل على يد القواعد الشعبية وخياراتها هي حصيلة تفكك ألوان الطيف الإسلامي في المغرب، وأيضاً هي نتاج ديناميكيات التنافس بين مختلف الحركات الإسلامية. على سبيل المثال، وخلافاً لجماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن، لا يستطيع حزب العدالة والتنمية المغربي أن يضمن ولاء الناخبين المعبئين دينياً له، لأنه يجد نفسه مضطراً إلى التنافس مع حزب العدل والإحسان الأكثر شعبية، وكذلك مع أحزاب سياسية إسلامية أخرى، مما يفرض عليه التقيّد ببعض المرجعيات التي يجب ألا تنتهك حرمتها إذا ما أراد الحفاظ على الدعم الشعبي وتوسيعه.

## المؤسسات

يتميز المغرب عن دول عربية أخرى بباع طويل في مجال التعددية الحزبية تحت قبة البرلمان، الأمر الذي حدا بالعديد من المراقبين إلى التكهن بأن الهيئات التشريعية المغربية في موقع أفضل يتيح لها المساهمة بشكل ملموس في مسيرة الإصلاح، إذ سهّلت هذه الميزة بروز ثقافة الحوار والجدل السياسي التي تسمح بمشاركة قوى المعارضة بشكل فعال، وإن كانت هناك ثمة مبالغيات في الحديث عن مدى التأثيرات العامة لهذه الثقافة.

قبل تعديل الدستور في العام 1996، كان البرلمان المغربي مؤلفاً من مجلس تشريعي واحد يتكوّن من 333 عضواً ينتخبون لمدة ستة أعوام. كان ثلثا النواب ينتخبون بالاقتراع المباشر (نائب واحد عن كل دائرة في إطار نظام انتخابي يتسم بالغالبية البسيطة)، فيما يتم اختيار الثلث المتبقي (111 عضواً) بالاقتراع غير المباشر بواسطة خمس هيئات ناخبة (انتخبت المجالس المحلية المغربية البالغ عددها 1544 مجلساً، 69 نائباً في الاقتراع غير المباشر، فيما اختارت الحكومة النواب الـ 42 المتبقين)، وعادة ما يكون هؤلاء مقرّبين من الطبقة الحاكمة، وبالتالي غالباً ما يتم استخدامهم لإعاقة المبادرات الإصلاحية.

سمح دستور العام 1996 المعدّل بالانتخاب المباشر لكل أعضاء المجلس التشريعي الأدنى (مجلس النواب) وهذا كان مطلباً مزمناً لأحزاب المعارضة - يؤدي المجلس التشريعي وظيفته بجوار المجلس الأعلى المنتخب بشكل غير مباشر من جانب نقابات مهنية وإتحادات عمالية ومجالس بلدية وغيرها من مجموعات أصحاب المصالح. وقد أسندت إلى المجلس الأعلى صلاحيات رقابية واسعة هدفها موازنة المجلس الأدنى، بالإضافة إلى هذا يسند الدستور إلى هيئات غير منتخبة، مثل الحكومة والبلاط الملكي والمجلس الدستوري، صلاحية نشر القوانين أو عرقلتها إذا ما اعتبرتها مثيرة للجدل. تهدف هذه المؤسسة الساعية إلى ضمان عدم تنازل المشروع الإصلاحي الذي يتبناه الملك عن سلطات كثيرة لصالح قوى المعارضة.

يعاني النظام المؤسسي المغربي من مشاكل جدية أخرى تعيق مسيرة التقدم الديمقراطي. فالمادة 19 من الدستور تنصّب الملك الممثل الأسمى للأمة. والدستور يمنح الملك صلاحيات واسعة لاتضاهيها لا السلطة التنفيذية ولا السلطة التشريعية. فالملك يعيّن، عقب الانتخابات



التشريعية، رئيس الوزراء، ووزراء العدل والدفاع والشؤون الخارجية والشؤون الدينية والداخلية وحكام الأقاليم الـ 16. أيضا يستطيع الملك أن ينهي ولاية أي وزير، ويقيل رئيس الوزراء، ويحل البرلمان ويدعو إلى انتخابات جديدة، ويصدر المراسيم، ويعلن حال الطوارئ من دون تفسير، ويعدّل الدستور. أكثر من ذلك، الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والزعيم الديني للبلاد. ومن صلاحياته أيضاً تعيين حكام المناطق الاقتصادية كلهم ووزراء الدولة في كل وزارة ومدراء الأجهزة العامة والقضاة ونصف أعضاء المجلس الدستوري الأعلى، بمن فيهم الرئيس. والجدير ذكره أن كل هذه القرارات لاتخضع لرقابة أي هيئة أخرى.

يعتبر النظام القضائي في البلاد ضعيفاً، فبالرغم من أن الدستور المغربي يقر مبدأ الفصل بين السلطات، إلا أنّ وزارة العدل لاتزال تضطلع بدور جوهري في المسائل القضائية، فهي تشرف على المسائل الإدارية المتصلة بعمل المحاكم، بما في ذلك موازنتها.

من جهتها، تدير وزارة الداخلية معظم الأجهزة الأمنية، وهي معنية بتخصيص الموازنات المحلية والإقليمية، ومسؤولة عن منح التراخيص للقطاعات والأحزاب السياسية والإشراف عليها، وتتولى إدارة الانتخابات المحلية والوطنية، بالتالي فلاعجب من أن يمارس وزير الداخلية صلاحيات واسعة في المغرب. وعلى سبيل المثال، ترعّب إدريس البصري على عرش وزارة الداخلية في الفترة بين 1979 و1999 واعتُبر آنذاك أقوى شخصية في البلاد بعد الملك.

تسري في المغرب عدة قوانين تنسم بأنها تقييدية ومناقضة بشكل كبير لمسيرة الإصلاح. وخير دليل على ذلك قانون الانتخابات الحالي، فبالرغم من أنه يُبقي على نظام التمثيل النسبي، إلا أنه يحول دون استئثار حزب واحد بغالبية المقاعد في البرلمان. كما أن وزارة الداخلية تدير الانتخابات وتحدد الدوائر الانتخابية وتسجل الناخبين وتدقق في النتائج وتعلن عنها. أما تقسيم الدوائر الانتخابية فيعد مجحفاً، حيث تُمنح أكثرية المقاعد إلى الأرياف مما ينسف وزن الأصوات في المدن ويترك تأثيرات سلبية على الأداء الانتخابي لأحزاب المعارضة، لاسيما حزب العدالة والتنمية.

في تشرين الأول/أكتوبر 2005، أقر قانون جديد للأحزاب السياسية، بعد جولات مكثفة من المداولات شارك فيها ممثلون عن السلطتين التنفيذية والقضائية، وعدد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وقد تقدمت وزارة الداخلية بهذا القانون في العام 2004 ليحل محل قانون المنظمات الوارد في مدونة (مجموعة قوانين) الحريات العامة للعام 1958. والواقع أن قانون العام 1958 كان يحظر على منظمات المجتمع المدني الانخراط في الأنشطة السياسية، وفوض وزارة الداخلية حجب التراخيص عن المنظمات التي تنشط في مجالات يعتبرها النظام حساسة. أما قانون العام 2005 فينظّم الشؤون الداخلية للجمعيات والأحزاب السياسية، ويطلب من الأحزاب الإعلان عن أهدافها جنباً إلى جنب مع نشر ملخصات مفصلة عن قاداتها وأعضائها والإفصاح عن جميع أصولها المالية وممتلكاتها. يحظر قانون العام 2005 تأسيس الأحزاب

على أسس دينية وعنصرية، أو على قواعد قبلية، ويفرض عليها تخصيص حصص تمثيلية للنساء والشبان في مختلف هيئاتها التنظيمية.

سجّلت بعض الأحزاب تخوّفها من أن القانون الجديد يمنح وزارة الداخلية سلطات كثيرة، وطالبت بتفويض السلطة القضائية المسؤولة الكاملة فيما يتعلق بإجراءات إسقاط أهلية الأحزاب. وفي المسودة النهائية للقانون، استجابت الحكومة لهذه المخاوف فوسّعت دور السلطة القضائية ونصّبتها الحكم الأخير في كل ما يتعلق بالإجراءات العقابية للأحزاب السياسية، ورغم ذلك مازالت وزارة الداخلية تتمتع بصلاحيات واسعة تحول عبرها دون منح الترخيص لإقامة أحزاب سياسية جديدة. أثار بعض الأحزاب اليسارية مسألة الفصل بين الدولة والدين، وحثّوا الحكومة على إلغاء أي إشارة إلى الدين في برامج الأحزاب السياسية. بموجب المسودة النهائية للدستور، لا يمكن للدين أن يكون العنصر التأسيسي لقيام أي حزب سياسي، وهو ما يجعل الأحزاب الإسلامية، على وجه الخصوص، عرضة لتأويلات واسعة للقانون لأنها تستخدم الدين كإطار مرجعي في برامجها السياسية.

هذا وتبرز عوائق مؤسسية أخرى على الساحة المحلية. فبالرغم من جهود تكريس اللامركزية التي اتسمت بها المبادرات الإصلاحية التي تبناها النظام المغربي مؤخراً، إلا أن المجالس البلدية لاتزال محدودة الصلاحيات للغاية. فمثلاً يضع قانون التنظيم البلدي لائحة طويلة من الأعمال الخاصة بالمجلس البلدي والتي تحتاج إلى تدقيق، ومصادقة وزارة الداخلية عليها، وهي تطل الشؤون المالية والاستثمارية والقرارات الخاصة بالموازنة، الأمر الذي يحد من قدرة الأحزاب على إدارة هذه الأجهزة برغم فوزها بهذا الحق عبر الانتخابات المحلية.

## القرارات التعسفية

إضافة إلى الإجراءات والتدابير المؤسسية، توجد تدابير تعسفية تهدف أيضاً إلى احتواء، إن لم يكن كبت وتقييد، المعارضة الحقيقية. فتزوير الانتخابات، وشراء الأصوات، والتدخل الإداري، وشبكات المحسوبيات المكثفة، كلها تضمن نتائج إيجابية لأتباع النظام الحاكم وحلفائه في الانتخابات الوطنية والمحلية. ومع أن المراقبين الدوليين أشادوا بالانتخابات التشريعية عامي 2002 و2007، بوصفها حرة وشفافة نسبياً، مقارنة بالانتخابات السابقة، إلا أن المشاكل آنفة الذكر شاعت، خاصة في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك تعاني أحزاب المعارضة من إشكالية الوصول إلى وسائل الإعلام المحلية التي تحتكرها الأحزاب والمرشحون المقربون من النظام الحاكم. أما الطعن في نتائج الانتخابات في ضوء المخالفات المسجلة، فهي مسألة شاقة وفوضوية لاتقضي في غالب الأحيان إلى أي نتيجة تذكر. من المهم أنّ نشير إلى أن الأجهزة الأمنية التي لاتزال تخضع لسيطرة وزارة الداخلية، بعيدة عن المسألة عن إجراءاتها

القمعية التي تمارسها ضد المناوئين السياسيين للنظام. ففي شباط/فبراير 2008، حظرت السلطات المغربية «البديل الحضاري»، وهو حزب إسلامي وسطي معارض يدعو قاداته إلى تبني الديمقراطية الحقة والفعالة، والمساءلة والانفتاح من دون التفريط بالأسس الوطنية والدينية. زعمت وزارة الداخلية أن قادة الحزب انخرطوا في نشاطات نفذتها «شبكة إرهابية خطيرة»، فاعتقلت نحو 32 شخصاً، بمن فيهم الأمين العام مصطفى المعتمم ونائبه محمد الأمين إلى جانب آخرين، منهم صحافي وسياسي يساري ومسؤول في حزب العدالة والتنمية<sup>1</sup>.

أثارت هذه الاعتقالات موجة من النقاشات المكثفة بين المحليين، ففسرها البعض بأنها تعكس «تحولاً في موقف الحكومة، يتّجه نحو المزيد من التقييد حيال الإسلاميين المعتدلين»<sup>2</sup>. وبغض النظر عما إذا كانت الحادثة تشير إلى تحول واسع في السياسة المتبعة أم لا، إلا أنها كشفت بالفعل عن أن السلطات المغربية مستعدة وقادرة على قمع المعارضة تحت شعار محاربة الإرهاب.

أضف إلى ذلك أنّ النظام المغربي غير متسامح على وجه الخصوص مع أي انتقاد يوجّه للبلاط الملكي. فمؤخراً، تحدثت فضائية «الجزيرة» عن اتصالات أجريت بين الملك الراحل الحسن الثاني وجهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد». وما هي إلا أيام حتى أُجبر مكتب الفضائية على وقف بث برنامج «أخبار المغرب» من الرباط، وأحيل مديره إلى المحاكمة. وفي السياق عينه، اعتقلت الحكومة في السنوات القليلة المنصرمة عدداً من الصحافيين المغربيين ووجهت إليهم تهماً مماثلة.

## القيود الداخلية

إلى جانب القيود التي تفرضها البيئة السياسية التي يعمل في إطارها، يخضع حزب العدالة والتنمية لوطأة قيود أخرى تفرضها قاعدته الانتخابية، باعتباره حزباً يتوجّه إلى قاعدة تقليدية ومتدينة تتّمنّ عالياً القيم الأخلاقية.

تاريخياً، لم تحظ التوجهات الإسلامية في المغرب سوى باستحسان محدود، خلافاً للشعبية التي عرفتها في الدول العربية الأخرى. فالتوجهات الإسلامية، بصفقتها قوة سياسية، كانت مقيدة بسبب سيطرة الدولة على السلطات والرموز الدينية، وأيضاً بسبب ادعاء الملك أنه أمير المؤمنين وسليل النبي. كما ساهمت أوامر القربى والروابط القروية التقليدية، في فرض المزيد من القيود على الحركات الإسلامية. ومع ذلك، ففي العقد الماضي تنامت التوجهات الإسلامية، ويعود هذا جزئياً إلى الانفتاح السياسي وإلى غياب قوى المعارضة السياسية العلمانية الفعالة، هذا بالإضافة إلى تمتع الإسلاميين بميزة تفاضلية تتعلق، خلافاً لمعظم الأحزاب السياسية الأخرى في المغرب، بقدرتهم الفعالة على التواصل والتعبئة لقواعدهم الشعبية خلال الانتخابات.

نشط الإسلاميون في المغرب في الستينات نتيجة الاعتقاد بأن الدولة لآتُحسن تطبيق تعاليم الإسلام في مجالات الإصلاحات الاجتماعية وسياسات التنمية الاقتصادية. خلافاً لدول أخرى في العالم العربي، تعتبر الحركة الإسلامية المغربية مجزأة، فهي تضم مجموعتين رئيسيتين هما التوحيد والإصلاح والعدل والإحسان، إضافة إلى عشرات المنظمات الأصغر حجماً. لهاتين المجموعتين الرئيسيتين مسار إيديولوجي وتاريخي متباين. فمجموعة التوحيد والإصلاح تنتشاطر قواسم مشتركة مع الإخوان المسلمين في مصر ودول أخرى، ومعظم كبار قياديينها أعضاء سابقون في الشبيبة الإسلامية التي اكتسبت ثقلاً في منتصف السبعينات. أما مجموعة العدل والإحسان ففريدة من نوعها من حيث أنها لا تقيم أية روابط تنظيمية أو إيديولوجية مع الحركات الإسلامية الأخرى الأقدم في المغرب أو في العالم العربي. والواقع أنها لم تغدُ محط الأنظار إلا في الثمانينات حين تمحورت، كمنظمة، وراء قيادة وأفكار معلّم المدرسة السابق والناشط الصوفي عبد السلام ياسين.

التوحيد: سعى قادة التوحيد، الذين وضعوا نصب أعينهم المشاركة في الحياة السياسية، إلى الابتعاد عن العناصر الإسلامية المتشددة، وقدموا حركتهم إلى النظام الحاكم على أنها طرف معتدل ومسؤول ينبذ العنف ويقبل شرعية النظام القائم. انبثقت هذه الحركة عن جماعة الشبيبة الإسلامية التي استهلت نشاطها أواخر الستينات كمنظمة سرية وذكر أنه كان لها ضلع في اغتيال الزعيم اليساري الشهير عمر بن جلون. مع تنامي التوتر والخلافات في صفوف الشبيبة، انشق بعض أعضائها ولاسيما في الرباط وأسس بعضهم بقيادة عبد الإله بنكيران جمعية الجماعة الإسلامية. طيلة حقبة الثمانينات، سعى قادة هذه الجمعية إلى الحصول على الاعتراف الرسمي عبر توجيه مذكرات وعرائض عدة وجّهوها إلى الملك ووزارة الداخلية، يلتمسون فيها منحهم وضعاً قانونياً. في العام 1992، بدلت المجموعة اسمها إلى حركة الإصلاح والتجديد قبل أن تؤسس في العام 1999 حركة جديدة تحت مسمى التوحيد والإصلاح.

بين عامي 1992 و1996، انهمك قادة الإصلاح والتجديد في مداولات مكثفة مع عبد الكريم الخطيب، قائد الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وهي حزب سياسي تأسس العام 1967 لكنه غاب عملياً عن الساحة السياسية لسنوات عدة. كان الهدف من المداولات التفاوض حول صفقة يُسمح بموجبها لأعضاء الإصلاح والتجديد بالمشاركة في العملية السياسية، عبر الانضمام إلى حزبه. مع نيل الضوء الأخضر من الخطيب العام 1997، التحق الإسلاميون تدريجياً بالحزب الذي غيّر اسمه في العام 1998 ليصبح حزب العدالة والتنمية وبات يعرف منذ ذلك على أنه الجناح السياسي للتوحيد والإصلاح، وعلى أنه أيضاً الحزب الإسلامي الأكبر في البلاد.

العدل: تختلف تجربة العدل اختلافاً كلياً عن نظيره حزب التوحيد. اليوم يعتبر الحزب أكبر حركة شعبية بالمغرب تهدف بالأساس إلى إقامة خلافة إسلامية، ومن هنا يأتي رفضها

المشاركة في الحياة السياسية. تأثر مؤسسها ياسين بالثورة الإسلامية في إيران، وخاصة بالطريقة التي حوّلت فيها الثوريون الأفكار الإسلامية إلى ممارسة على أرض الواقع. عُرف عن ياسين حيويته وانتقاده النظام الملكي في السبعينات، ففي العام 1974، رفع مذكرة إلى الملك الراحل الحسن الثاني انتقده فيه ودعاه إلى العودة إلى الإسلام الحق. وفي أيلول/سبتمبر 1981، أعلن ياسين عن تأسيس حركته وحاول في العام 1982 الحصول على وضع قانوني لها. لكن رفضت الحكومة طلبه بحجة أن الحركة تدمج بين الدين والسياسة. في أيلول/سبتمبر 1987، تبنّت الحركة اسمها الحالي – العدل والإحسان – في خطوة تزامنت مع تصاعد التوتر بينها وبين النظام. وقد وضعت السلطات ياسين قيد الإقامة الجبرية في كانون الأول/ديسمبر 1989، ثم حظرت الحركة في كانون الثاني/يناير 1990 واعتقلت بعدها بقليل ثلاثة من أعضاء المكتب الإرشادي لمدة عامين، في حين ظل المرشد العام ياسين رهن الإقامة الجبرية لعشرة أعوام تقريباً.

يشدّد حزب العدل على التربية الروحية على المستويين الفردي والجماعي. يسعى الحزب إلى تقديم نفسه على أنه فاعل رئيس في المجتمع المغربي، لكنّه في الوقت نفسه يرفض الإقرار بشرعية النظام السياسي الحالي، ويدعو دوماً إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية والمحلية، وإلى إصلاح البيئة السياسية الحالية وإبرام عقد جماعي جديد بين الحكومة والشعب استناداً إلى تعاليم الإسلام.

## أولويات حزب العدالة والتنمية في البرلمان

ارتفع عدد المقاعد البرلمانية التي نالها بوتيرة تدريجية، إذ حصد 9 مقاعد من أصل 325 مقعداً في الانتخابات البرلمانية العام 1997 ثم 42 مقعداً في العام 2002 وصولاً إلى 46 مقعداً في العام 2007. وقد نشط برلمانيو الحزب في السنوات الأخيرة وانصبّت جهودهم التشريعية على قضايا اقتصادية واجتماعية مهمة مثل الفساد والبطالة والفقر. لكن الحزب واجه عدداً من المشاكل في ضوء سجله المتواضع في التمثيل البرلماني، الأمر الذي دفع الرأي العام إلى التشكيك في قدرة الحزب على ترجمة نشاطه المعارض إلى إجراءات وسياسات مجدية عن طريق المشاركة في الحياة السياسية، وهو التحدي عينه الذي واجه حركات المعارضة الإسلامية في العالم العربي. على الرغم من برنامج الحزب المعتدل، فما زال ينظر إليه بارتياح من جانب أصحاب القرار في داخل المغرب وخارجه، حتى أن الأحزاب السياسية اليسارية كانت تروج بين الفينة والأخرى بأن هدف الحزب الرئيس هو نشر التطرف والتعصب في الحياة السياسية المغربية. وفي السياق عينه، أثار تقرير أعدّه مركز «خدمة أبحاث الكونغرس» في العام 2006

تساؤلات حول الغموض الذي يلف الحزب، وشدد على ذكر: «على غرار مجموعات إسلامية أخرى حول العالم، يصعب أن نميز أهداف الحزب وأغراضه الحقيقية على المدى الطويل. فالبعض يعتقد أن الحزب، وبرغم إقراره العمل ضمن النظام الحالي، لا يزال ملتزماً إقامة دولة إسلامية في المغرب تكون الشريعة الإسلامية أساس التشريع فيها»<sup>4</sup>.

### برنامج الإصلاح ومدى فعاليته

بالطبع، لم تكن جهود الحزب تحت قبة البرلمان منصبة دوماً على تحقيق الإصلاحات الجوهرية. ففي بعض الأحيان ركز أعضاؤه على القضايا الدينية ووضعوها على رأس جدول نقاشاتهم البرلمانية. وعلى سبيل المثال، اعترض برلمانيو الحزب في العام 2005 على فيلم وُزِعَ بلا رقابة يتضمن بعض المشاهد (الحميمة) غير المناسبة، وكانوا بين الفينة والأخرى يثيرون مسألة توزيع الكحول على المسلمين.

لكن الحق يقال، منذ العام 2002، أصبح الحزب أقل انشغالاً بالنقاشات حول المسائل الإيديولوجية والدينية، مقارنة بالحركات السياسية الإسلامية في دول مثل مصر والأردن. ففي ظل قيادة أمينه العام سعد الدين العثماني، ومع جيل الشباب الناشطين الذين انضموا إلى الحزب في أواخر التسعينات، جدد الحزب صورته بطريقة ملموسة. إذ تطوّر ليصبح منبراً لنقاشات جدية حول السياسات العامة والإجراءات الضرورية لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب. لعب الحزب دوراً هاماً في الطفرة السياسية التي تحققت في العام 2005، حين أُقرت المدونة (القانون الذي ينظم شؤون الزواج والحياة الأسرية في البلاد) بشكلها الجديدة والأكثر ليبرالية. وقد حسنت المدونة إلى حد كبير وضع المرأة الاجتماعي، لكنها في الوقت نفسه أثارت معارضة العناصر الإسلامية الأكثر محافظة. شارك الحزب في المفاوضات حول المدونة الجديدة وارتضى في النهاية بأحكامها، بالرغم من أنها لم تُدمغ بطابع إسلامي واضح. في هذا الإطار دافعت قيادات الحزب عن موقفها مشيرة إلى أن المدونة أُقرت بالطرق الديمقراطية ومن ثم تعيّن احترامها. وفي مقابلة في العام 2006، دافع العثماني عن قرار حزبه دعم قانون المدونة بقوله إنها حظيت بمصادقة السلطات الدينية، كما أنها تعتبر مدونة شاملة وساعدت العائلات (والنساء خاصة)، إضافة إلى أنها لم تصغ إلا بعد مداورات ومشاورات مكثفة مع العديد من ممثلي المجتمع المدني والسياسي والديني<sup>4</sup>.

هكذا، برز حزب العدالة والتنمية كفاعل براغماتي ملتزم بالمشاركة السياسية وحريص على البحث عن حلول حقيقية للحاجات المزمّنة للمواطنين، أما المطالب الإيديولوجية، بما فيها الدعوات إلى تطبيق الشريعة، فقد أصبحت تدريجاً أهدافاً هامشية. يجب التأكيد هنا على أن الحزب، في برنامجه الانتخابي في العام 2007 ركّز على شعار «تعزيز الهوية الإسلامية للمغرب» كأساس

لأوليياته المتعلقة بالدين، بدلا من الإشارة إلى الشريعة كإطار مرجعي إسلامي. اللافت للنظر أنّ الحزب لم يألُ جهداً لتشكيل كتلة تشكّل نموذجاً يُحتذى في البرلمان، فمثلا اعتاد الحزب على التوزيع المنتظم لاستمارات الحضور، للثبّت من مشاركة نوابه في الجلسات البرلمانية وجلسات اللجان، كما طالب الحزب البرلمان دوماً بعدم التلكؤ في معالجة مسألة تغيب النواب. من المعروف عن نواب الحزب أنهم أكثر من يتقدم بأسئلة خطية وشفهية. بالإضافة إلى ذلك، عكف الحزب على تدريب نوابه على صياغة واقتراح مبادرات تشريعية، ووضع في متناولهم وحدات دعم مهني تضم خبراء يستطيعون تقديم النصح والمشورة في القضايا التقنية المتعلقة بمختلف تشريعات السياسة العامة. وقد فسّرت كل هذه الجهود على أنها جزء من سعي الحزب لتعزيز المؤسسات التمثيلية وتمكينها.

الأمر الأبرز الذي ميّز تجربة الحزب البرلمانية، كان تشديد نوابه على الشفافية في مجلس النواب ودعمهم القوي لمبادرات مكافحة للفساد، إضافة إلى مطالبتهم الدائمة بالمحاسبة والإشراف بشكل أفضل على عمل السلطة التنفيذية. وعلى سبيل المثال، وجّه الحزب مذكرة إلى رئيس المجلس الدستوري، يشكو فيها مما وصفه نوابه السلوك غير الدستوري للوزير المناط به تنظيم عمل السلطات التنفيذية مع السلطة التشريعية. وقد تضمّنت المذكرة شكوى من قيام الوزير المعني بممارسة تكتيك التأخير والمماطلة لإعاقة جهود تشريعية ترمي إلى استجواب مسؤولين في السلطة التنفيذية حول جملة متنوّعة من القضايا.

اعترض الحزب بشدة على قانون الانتخابات الذي أقر في أواخر العام 2006 ونجح لاحقاً في حمل المجلس الدستوري على إبطال بعض أحكامه. فسر الحزب رفضه للقانون إلى كونه يحد من المشاركة في العملية الانتخابية ويفتح الباب على مصراعيه أمام الفساد. وفي مقابلة مع عبد الله بها المنسّق البرلماني السابق في الحزب، قال الأخير:

«يطالب حزب العدالة والتنمية بلجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات... وبضمان الرقابة المستقلة على العملية الانتخابية من جانب مؤسسات المجتمع المدني. كذلك، نجدد رفضنا للمراجعات الإستثنائية لأنظمة الانتخابات... إننا نريد توفير ظروف سليمة لإجراء الحملات الوطنية حفاظاً على الديمقراطية ودفاعاً عنها ضد تكتلات المصالح الخاصة والفساد السياسي والمالي»<sup>5</sup>.

قبل ذلك، دعم الحزب قانون الأحزاب السياسية لأنه شجّع الشفافية والإجراءات الديمقراطية والمساءلة داخل الأحزاب السياسية. وتعليقاً على ذلك، قال العثماني في مقابلة:

«إنه قانون جيد لأنه يشترط وجود 200 عضو لتأسيس أي حزب وليس سبعة كما كان يحدث في الماضي. كما أنه يتضمن بنوداً تشترط أن تمارس كل الأحزاب ديمقراطية داخلية، وتتضمن نصوصه مواعيد انعقاد هيئات الأحزاب وصلاحيات الهيئات المنتخبة المسؤولة وكيفية وآليات انتخابها ونسبة الشباب والنساء في هذه الهيئات بالإضافة إلى اشتراط القانون للشفافية والإدارة

والمال...»<sup>6</sup>.

لكن، مع ذلك، أبدى الحزب بعض التحفظات على قانون الأحزاب السياسية، لأنه اعتبره محاولة لصرف الأنظار بعيداً عن الحاجة إلى تحقيق إصلاحات دستورية شاملة في المغرب؛ ولأنه (القانون) استخدم لغة عامة فضفاضة في صياغة بنوده، مما قد يفتح الأبواب أمام تأويلات وتفسيرات عدة خاصة فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بالأسس الإيديولوجية للأحزاب، وقد أبدى الحزب هذه التحفظات بحذر شديد وبأسلوب خلا من روح المجابهة، لأن المؤسسة الحاكمة دعمت القانون بقوة، وفي نهاية المطاف، امتنع الحزب عن التصويت عليه.

لم يرتض الحزب بقوانين أخرى ولكنه اضطر إلى دعمها على مضض، أبرزها قانون مكافحة الإرهاب العام 2003. ففي أيار/مايو 2003، هزّت خمس عمليات انتحارية المغرب مخلفة 45 قتيلاً ونحو مائة جريح. على أثر هذا الحادث، تم اعتقال آلاف الإسلاميين وحُكم على 50 شخصاً منهم بالسجن المؤبد وعلى 16 فرداً بالإعدام. أحد المعتقلين، وهو مسؤول محلي في الحزب يُدعى يونس قصاله، اتُهم بأنه كان على علم مسبق بهذه الهجمات الإرهابية. لوحظ آنذاك أن ردة الفعل القوية التي اتخذها النظام الملكي والأحزاب الموالية حيال الإسلاميين، لم تبذل جهداً للتمييز بين الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين، فقد انطلقت أصوات شخصيات سياسية عدة تطالب بحل الحزب رسمياً ومنع أعضائه من العمل السياسي. هكذا، عُزل الحزب سياسياً وتعرض إلى حملات تشويه إعلامي على يد مناوئيه ومناقسيه على حد سواء. وتحت وطأة هذه الضغوط، اضطر الحزب للتصويت لصالح قانون مكافحة الإرهاب العام 2003، والذي اعتبره الكثيرون بمثابة انتكاسة للحريات المدنية، فالقانون يقيد حرية التعبير، ويعاقب الصحفيين بغرامات مالية ويزجّهم في السجن إذا كتبوا أي شيء قد يُفسّر على أنه دعم للإرهاب، أو تشويه لسمعة مسؤولين، أو تهديد للنظام العام.

كان لنواب الحزب أيضاً مشاركة نشطة في النقاشات التي دارت حول مشروع القانون الخاص بتنظيم المحكمة العليا، والذي يسمح إذا ما تم إقراره باستجواب مسؤولين حكوميين ومعاقتهم، إلى جانب إدخال بعض إصلاحات أخرى. نظراً لأهمية هذا القانون وحساسيته، فقد أصبح موضع نقاش وجدل، وجرى تأجيله من وقت لآخر طيلة الدورة البرلمانية 1997 - 2002. وقد اعترض الحزب على تلك البنود الواردة بالقانون والتي تشترط توافر ثلثي أعضاء المجلسين (مجلس النواب ومجلس المستشارين) قبل بدء الإجراءات القضائية بحق المسؤولين المتهمين. يبرر الحزب موقفه حيال هذه البنود بأنها تمثل شرطاً يستحيل تحقيقه، بسبب التركيبة المفككة للبرلمان المغربي. يعلّق الحزب أهمية كبيرة على مسألة مساءلة المسؤولين، لأنها توفر فرصة مثلى لتعزيز بعض العناصر الإصلاحية الدستورية التي غالباً ما شدد عليها الحزب في برامج الانتخابية. وبالفعل، تركز رؤية هذا الأخير الخاصة بالإصلاح الدستوري إلى ثلاثة مداميك رئيسية هي: (1) توفير كل الآليات الضرورية لضمان استقلالية القضاء؛



(2) توسيع الصلاحيات الرقابية والتشريعية المنوطة بمجلس النواب، وإعادة النظر بصلاحيات مجلس المستشارين؛ (3) وضمان تمكين البرلمان من مساءلة السلطة التنفيذية.

يقدم الحزب عدداً من الاقتراحات الأخرى المتعلقة بالقانون، مثل: خفض عدد القضاة بهيئات المحكمة العليا تعزيزاً للفعالية، والحد من دور وزارة العدل في هذا النوع من الاستجابات، وإخضاع موظفي المحكمة العليا لرقابة البرلمان وليس لوزارة العدل.

هذا النوع من النشاط البرلماني الذي تجلى في دورة 2002 2007- البرلمانية، يتباين مع ما يتبناه الحزب من التأكيد على المسائل الدينية والأخلاقية خلال دورة 1997 2002-. أثار نواب الحزب آنذاك مسائل منها الخدمات المصرفية غير الإسلامية، واستهلاك الكحول، والتربية الإسلامية والممارسات للأخلاقية لصناعة السياحة وإصلاح قطاع صناعة السينما لضمان تنافسها مع تعاليم الإسلام. تطرق العثماني إلى هذا التحول فقال في مقابلة معه:

« في البداية ركّزنا على بلورة المبادئ العامة. ومع مرور الوقت أصبحنا أكثر خبرة وقدرة على تقييم السياسات الحكومية بطريقة مفصلة، وكذلك على إبرام صفقات سياسية. ونحن نتطلع إلى توسيع هذه الخبرات مستقبلاً»<sup>7</sup>.

يجادل محمد يتيم، القيادي البارز في كل من حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح، بأن منافع المشاركة السياسية هائلة ولا غنى عنها لأي قوة سياسية تسعى إلى تحقيق تغيير إيجابي في المجتمع. فهي، أولاً، تتيح للأطراف السياسية فتح قنوات اتصال نشطة وفاعلة مع الناخبين، مما يعزز التفاهم والتضامن المتبادلين بين الجانبين. ثانياً، توفر أدوات عدة يمكن من خلالها تحسين العملية الانتخابية. ثالثاً، تسمح للأطراف السياسية بحماية المكاسب السياسية التي سبق أن حققتها<sup>8</sup>.

علينا أن نشير إلى أنه حين وضع الحزب القضايا الاقتصادية والاجتماعية في صلب برنامجه الانتخابي لعام 2007 رافعاً شعار «معاً نبني مغرب العدالة»، أظهر أنه ينتهج مسلكاً ثورياً فريداً من نوعه قياساً ببقية المشهد العربي الإسلامي. بالطبع، المجال الأول الذي يلفت الانتباه في هذا البرنامج هو مستوى التفصيل الذي يتضمنه، لاسيما ما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالسياسة العامة والاقتصاد. إذ يتضمن البرنامج بيانات حول مؤشر التنمية، كما أنه يقارن بين أداء المغرب وأداء الدول العربية والنامية الأخرى، ليوضح إلى أي مدى يتلكأ المغرب وراء دول أخرى طبقاً لهذا المؤشر، خاصة في مجالات معرفة القراءة والكتابة وعمالة الشباب والرعاية الصحية.

كما يقيم البرنامج ويستكشف بعمق الأفكار الجديدة لتعزيز الإصلاح الاقتصادي، فيحدد بداية المشاكل الأكثر إلحاحاً التي يواجهها الاقتصاد المغربي، ويستتبع ذلك برسم خريطة طريق مفصلة للغاية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي. في الواقع لا يتضمن برنامج الحزب أية مضامين تدل على أنه يهدف إلى تفويض النظام القائم برمته أو تنوير النموذج الاقتصادي من خلال تقديم

قوانين وأنظمة تجعله أكثر إسلامية. أكثر من ذلك: لا تظهر أية إشارة إلى الشريعة الإسلامية على الإطلاق في باب السياسة الاقتصادية، فالبرنامج يعلن بوضوح أن هدف الحزب هو إرساء مداميك يعتد بها ليشاد فوقها صرح اقتصاد سليم، وتنافسي، ومنفتح، يكون قادراً على توفير فرص العمل.

ما يثير الانتباه، أنه في الباب المتعلق بالحلول المقترحة، يحدد البرنامج الخطوط العامة لسياسات محددة تستهدف رفع مستوى الأبحاث والتطوير في القطاع التربوي بحيث يصبحان جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية. من الاقتراحات التي يتضمنها البرنامج، زيادة الاستثمارات الحكومية في مراكز الأبحاث الحديثة والمتقدمة تكنولوجياً، وإصلاح الجامعات، وتوفير حوافز للاستثمارات الخاصة في مجالات الأبحاث، وتعزيز العلوم والدراسات الاجتماعية في المناهج التربوية للمدارس، وتحسين شبكات التواصل بين الباحثين والأخصائيين الناشطين في مجال الدراسات المتشابهة. في المجال التنظيمي، يقترح الحزب تحديث القواعد التي تنظم شهادات الدكتوراه، ونقل إهتمام «المركز الوطني للبحث العلمي» من مجال الإشراف إلى حقل المشاركة الفاعلة في البحث العلمي.

على مستوى الاقتصاد الكلي، تشتمل خطة الحزب على رفع الناتج المحلي الإجمالي من 4.5% إلى 7% في الفترة بين 2008 و2012 والإبقاء على معدل التضخم متدنياً (دون 2%) وتحسين الميزان التجاري، وخفض الدين العام وموازنة الميزانية العامة وزيادة الاستثمارات العامة (بنسبة 7% سنوياً إلى حين بلوغها 2% من الموازنة في العام 2012) وخصخصة الشركات الحكومية. ولم يتطرق البرنامج إلى الإسلام إلا في معرض حديثه عن الخدمات المصرفية الإسلامية التي يضعها في إطار تنويع أدوات الاستثمار وتسهيل مشاركة المصارف الإسلامية في الاقتصاد الوطني.

من حيث سياسات الرفاه الاجتماعي والضرائب، يحدّد الحزب إعادة توزيع الثروة بصورة عادلة لمكافحة الفقر، ومعالجة المضاعفات السلبية الناجمة عن البطالة، وتغطية تكاليف نظام الرعاية الصحية الشامل. كذلك، يدعم الحزب القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، وتوفير الدعم للمشاريع الزراعية، وتسهيل الحصول على القروض العامة والخاصة. كما يؤيد الحزب قانون الضريبة التصاعدية التي تشجع على الابتكار والإنتاجية، وتستجيب للحاجات التي تفرضها المنافسة الاقتصادية الدولية. يساند الحزب خفض الضرائب المفروضة على الشركات بصورة تدريجية، في مقابل رفع الضريبة المفروضة على الأرباح المحققة في الأسواق العقارية والمالية.

فيما يتعلق بخفض معدل البطالة، يقترح الحزب سياسات تركز على الاستثمار في التدريب والتعليم والابتكار المؤسسي. وهناك أبواب في برنامجه تتطرق إلى تحسين قطاعات اقتصادية محددة، مثل الصيد والزراعة والنقل وحماية الطاقة. مثل هذه السياسات تعتبر سياسات تقدمية،

إذ تنادي بتدخل الحكومة لحماية هذه القطاعات وتحسينها. ومؤخراً، اعترض نواب الحزب في الدورة البرلمانية الجديدة 2007 - 2012 على قانون موازنة العام 2008. أبدى الحزب تحفظات عدة حيال هذا القانون وصوتت في نهاية الأمر ضده، إذ يعتبر الحزب أن هذا القانون يجسد افتقار الحكومة إلى خطط استراتيجية ملموسة لتلبية المتطلبات الجماعية، لافتاً إلى أن النفوذ الذي تمارسه كبريات الشركات على البرلمان دفع بهذا القانون في الاتجاه الخاطئ. كذلك، أثار نواب الحزب جملة مخاوف حول البيئة، والقطاع الصناعي، وسياسة الطاقة، وهي كلها مجالات لا يعالجها القانون بشكل مناسب. وقد حاول الحزب تعديل القانون لكنه حُرم من ممارسة هذا الحق، فاحتج وادعى أن الحكومة وحلفاءها في البرلمان انتهكوا الدستور حين أنكروا على المعارضة حقها في مناقشة التعديلات المقترحة. في الأشهر القليلة المنصرمة، أثار الحزب عدداً من المسائل في البرلمان، بما فيها مساءلة الشركة الرائدة في توفير الكهرباء، والتمييز ضد المحجبات في مقر العمل، والتضخم الاقتصادي، وحماية المستهلك. وهذا النوع من النشاط البرلماني يتماشى وعمل الحزب في الدورة السابقة. على الرغم من هذه الحيوية السياسية التي يتمتع بها الحزب، لم ينجح إلى حد كبير في التأثير على المسار التشريعي. وهذا يعود جزئياً إلى انعدام الثقة بين الحزب وبين القوى النافذة الأخرى في البرلمان - ناهيك عن ضعف البرلمان، فهو لا حول له ولا قوة في الحياة السياسية المغربية شبه السلطوية.

## العلاقات مع أحزاب المعارضة الأخرى

تتميز العلاقة بين حزب العدالة والتنمية والأحزاب اليسارية والعلمانية بخصومة مستفحلة تظهر بوضوح تحت قبة البرلمان. فهذه القوى كانت رأس الحربة في الحملة الإعلامية التي استهدفت الحزب عقب الهجمات الإرهابية في العام 2003. وفي 6 آب/أغسطس 2007، وقّعت أحزاب يسارية و علمانية رئيسية، على غرار حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الاستقلال، والحركة الشعبية، وحزب التجمع الوطني للمستقلين، وحزب التقدم والاشتراكية، إعلاناً مناهضاً للإرهاب أدانت فيه كافة أشكال التطرف والتعصب الديني. تم استبعاد حزب العدالة والتنمية فلم يكن طرفاً في هذه المبادرة على الرغم من كونه يمثل قوة سياسية فاعلة في البلاد، الأمر الذي يعكس استمرار عدم الارتياح بين الحزب وقوى معارضة أخرى. في النهاية، لا ننسى هنا أن قادة هذه المجموعات غالباً ما نددوا بالحزب خلال السنوات القليلة المنصرمة، واتهموه بإضمار توجهات راديكالية.

يمكن تفسير هذه الخصومة الحزبية بالبروز المفاجئ للحزب كقوة مهيمنة في المشهد السياسي المغربي على حساب العديد من الأحزاب أخرى. بغض النظر عن الأسباب الحقيقية لحال العداء هذه، تبقى الحقيقة بأن التعاون تحت قبة البرلمان أكثر صعوبة حين تنعدم الثقة بين الأطراف

### الفاعلة في البرلمان.

مما يفاقم هذه الصعوبة، أن المؤسسة المغربية الحاكمة تنظر بعين الريبة إلى حزب العدالة والتنمية. فخلال الدورة البرلمانية 2003 – 2004، حين أُقرَّ قانون مكافحة الإرهاب، ألقى رئيس الوزراء آنذاك إدريس جطو خطاباً هاجم فيه «قوى الظلام» في المجتمع المغربي، وهو تعبير غالباً ما يلجأ إليه اليساريون لمهاجمة الإسلاميين، وهو ما جعل حزب العدالة والتنمية يشعر بأنه المستهدف من قبل الدولة. قد أقر العثماني بهذا الواقع في مقابلة معه حين قال: «بعد أحداث أيار/ مايو، أظهر العديديون في الطبقة السياسية ميولهم اليسارية حين حاولوا استغلال الفرصة لتشويه حزب العدالة والتنمية عبر اتهامه بالضلوع في الإرهاب»<sup>9</sup>.

ومؤخراً، أعلن فواد عالي الهمة، وزير الدولة السابق في وزارة الداخلية والنائب والحليف المقرب من الملك، أنه سيؤسس حركة سياسية جديدة. عقب انتخابات 2007، شكّل الهمة تحالفاً من النواب الذين انشقوا عن أحزابهم، عرف بحركة لكل الديمقراطيين. سعت هذه الحركة إلى توفير ضمانات أخرى ضد النفوذ المتنامي لحزب العدالة والتنمية في البرلمان. في 3 آذار/مارس 2008، نقلت صحيفة «الصباح» المغربية المستقلة عن مؤسسي الحركة قولهم إن الإسلاميين سينسحبون من هذه المبادرة فقط لأنها «مشروع تحديتي وحضاري»<sup>10</sup>، الأمر الذي أغضب حزب العدالة والتنمية إذ رأى في هذا التصريح محاولة لعزله وتفكيك البرلمان.

من الواضح أن الأداء الضعيف للحزب في البرلمان، يعود جزئياً إلى علاقته المضطربة مع الأطراف السياسية الأخرى، ولكن ثمة معضلة أخرى أكثر جوهرية ستعيق مختلف مبادرات الحزب، حتى ولو أقام علاقات جيدة مع الأطراف السياسية الأخرى وهي هيمنة النخبة الحاكمة. يجب الإشارة هنا إلى أن أية اعتبارات موضوعية لتقييم سجل الحزب في البرلمان يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مواطن الضعف المرتبطة بهيمنة النخبة الحاكمة على العملية التشريعية، فالنظام الملكي المغربي يستأثر بغالبية موالية له في البرلمان، وهي بدورها تحول دون تفعيل أدوات الرقابة التشريعية، وتعرقل الفصل الحقيقي بين السلطات والتوازن بين مختلف هيئات الحكومة.

## مشاركة الحزب في العملية السياسية: آثار وانعكاسات

صحيح أن حزب العدالة والتنمية شارك في العملية السياسية، إلا أن هذه المشاركة في حد ذاتها لم تؤد إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم في البلاد، كما أنها لم تدفع المغرب للاقتراب نحو هذا النظام. وأي تقييم موضوعي يكشف النقاب عن أن الدور المحدود للإسلاميين والمضاعفات

المتواضعة لمشاركتهم، هي مجرد انعكاس لمواطن الضعف الكامنة في الأدوات الديمقراطية في المنظومة السياسية المغربية، مثل الأنظمة الانتخابية والمؤسسات التشريعية. ولذا، وفي حين لم يكن للمشاركة السياسية للحزب سوى تأثيرات ضئيلة على السياسات المغربية، إلا أنه كان لها عظيم الأثر على الحزب داخلياً.

## الفصل والتداخل مع حركة التوحيد والإصلاح

كما أسلفنا، تأسست حركة التوحيد والإصلاح في العام 1996 وبرز حزب العدالة والتنمية العام 1998. آنذاك، لم تكن العلاقة بين الدعوة والنشاط السياسي مسألة رئيسة أو ذات شأن. ثم جاءت الهجمات الإرهابية التي هزت الدار البيضاء في أيار/مايو 2003 لتسرّع إعادة النظر في العلاقة بين الحركة والحزب، خصوصاً أن الأحزاب اليسارية والعلمانية كثفت هجماتها على الحركة وحملت مسؤولية الإرهاب مما دفع بالحركة إلى الإسراع برسم خطوط فاصلة بينها وبين الحزب.

العلاقات الوثيقة بين حركة التوحيد والإصلاح وجناحها السياسي، حزب العدالة والتنمية، غالباً ما كانت موضع نقد قاس من جانب المسؤولين المغاربة، فهم ينتقدون مشاركة الحزب في الحياة السياسية بموجب أحكام الدستور (الذي يحظر استغلال الدين لأغراض سياسية) نظراً للروابط مع حركة التوحيد الدينية التي تمارس الدعوة. من أشكال هذه الروابط، أن عدداً من كوادر الحزب ما زالوا يحتفظون بمواقعهم القيادية في المكتب التنفيذي – أعلى جهاز لصنع القرار في التوحيد – بمن في ذلك محمد يتيم، العضو في الأمانة العامة، وعبد الله بها، نائب الأمين العام، وعبد الإله بنكيران العضو في الأمانة العامة.

بالطبع، يرى أعضاء كثيرون في حركة التوحيد وحزب العدالة والتنمية ضرورة معالجة المسألة معالجة حاسمة بغية إسكات وتجنب النقاد والحفاظ على طابع الحركة الديني والاجتماعي؛ وهو الطابع الذي تززع بفعل نشاط الحزب السياسي. وقد أبدى محمد يتيم، أحد أبرز المنظرين في الحركة، تخوّفه من مضاعفات مثل تلك الأنشطة التي مورست في السنوات الأخيرة، ففي نظره، تنطلق الحركة نظرياً من افتراض مفاده أن الإسلام دين شامل، لكن هذا لا يعني أن الفصل بين بعض الأنشطة المتخصصة والعامة لهذه الحركة ليس ضرورياً. أما محمد الحمداوي، الرئيس الحالي للمكتب التنفيذي في التوحيد، فغالباً ما يصف العلاقة بين الحزب والحركة على أنها علاقة شراكة بين مؤسستين تعملان باستقلالية تامة سعياً لتحقيق الهدف المشترك نفسه. هذا فيما غالباً ما يتطرق أحمد الريسوني، رئيس المكتب التنفيذي سابقاً وعضوه حالياً، إلى التداخل والتقاطع بين أنشطة الحركة والحزب، مشدداً على أن مسؤوليات الحزب بصفة عامة تكمن في إصلاح مؤسسات الدولة وسياساتها، في حين تهتم الحركة بالتربية والدعوة<sup>11</sup>.

وقد بدأ أعضاء آخرون في الحركة أكثر تخوفاً مما قد يخلفه الانخراط في العمل السياسي. ولهذا السبب استقال فريد الأنصاري من الحركة في العام 2000، ثم أصدر في العام 2007 كتاباً بعنوان «الأخطاء الستة للحركة الإسلامية» اعتبر فيه أنّ الانخراط في السياسة من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها قيادة الحركة<sup>12</sup>. الأكثر من ذلك، أن العثماني نفسه رئيس حزب العدالة والتنمية اشار مؤخراً إلى أنّ «العلاقة الأفضل بين الدين والسياسة في الإسلام ليست هي الفصل القاطع، ولكن ليس أيضاً الاتحاد الكامل، بل علاقة وصل ولكن مع تمييز وتمييز»<sup>13</sup>.

تتعدد الأدلة التي تؤكد الاستقلالية المؤسسية للحركة والحزب. فمثلاً ترتبط شروط العضوية في الحركة باعتبارات دينية وأخلاقية، في حين أن الالتحاق بالحزب لا يفرض على الأعضاء إلماماً بالتنظيم فيما يتعلق بتوجهه السياسي ومرجعياته العامة. إضافة إلى ذلك، أن قواعد الترقية داخل الحركة لا تستند إلى اعتبارات سياسية. كذلك، تختلف الإجراءات العقابية لدى كل من الحركة والحزب: فالعضو الذي يتم إقصاؤه من الحزب لأسباب سياسية، قد لا يستبعد بالضرورة من الحركة، والعكس صحيح. وبالإجمال، تخصص أنشطة التوحيد لأغراض الدعوة، في حين يُعهد إلى حزب العدالة والتنمية الشق السياسي في برنامج الحركة. الجدير بالملاحظة أن الحركة تتفاعل وتتواصل مع مجموعات إسلامية أخرى مثل العدل والإحسان بطريقة مختلفة عن مقاربة الحزب. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يجاهر التوحيد بدعمه العدل حين تقمعه الحكومة. وفي المقابل، يلزم الحزب جانب الحذر في تفاعله مع مثل هذه المواجهات تجنباً لإثارة التوترات مع النظام. لذلك، وحين صرحت نادية ياسين، ابنة عبد السلام ياسين والناطقة غير الرسمية باسم العدل، في مقابلة أجريت معها في العام 2005، أنّ النظام الملكي لا يصلح للمغرب، سارعت قيادة الحزب إلى التنديد بملاحظتها<sup>14</sup>.

لا يزال الفصل بين الحركة والحزب على مستوى العضوية مسألة جوهرية. فبالرغم من أن أعضاء الحركة يشكلون الغالبية الساحقة من أعضاء الحزب وقيادته. إلا أن هناك أنظمة عدة تمنع رئيس المكتب التنفيذي للحركة ونائبه من تبوؤ أي منصب في الحزب، لذلك استقال الحمداوي من حزب العدالة والتنمية فور انتخابه رئيساً للمكتب التنفيذي في الحركة. يرجع هذا التداخل إلى حقيقة أن حزب العدالة والتنمية حزب سياسي فتي نسبياً ويحتمل أن يعزز استقلاله مع الوقت. إذ في نهاية المطاف، قد يتمكن الحزب، في ضوء نجاحاته الانتخابية وأنشطته البرلمانية، من استقطاب قواعد انتخابية جديدة لا تشترك مع حركة «التوحيد» في المواقف الدينية التي تتبناها.

## الانتخابات ونقاشات ما بعد المشاركة

كما أشرنا سابقاً، لم ينجح حزب العدالة والتنمية برغم الجهود التي بذلها في مواجهة التحديات

البرلمانية، في التأثير على سياسة الحكومة. فلم يسهم في إصدار أي تشريع رئيس يحمل بصمته، هذا بالإضافة إلى معاناته المستمرة لإيجاد أرضية مشتركة مع مجموعات معارضة أخرى في البرلمان. ولعل هذا، برأي المحللين، كان أحد الأسباب الرئيسة وراء أدائه الضعيف في الانتخابات التشريعية للعام 2007.

تنافس 33 حزباً سياسياً و13 لائحة انتخابية مستقلة على المقاعد البرلمانية البالغ عددها نحو 325 مقعداً في انتخابات العام 2007 (خُصص 30 مقعداً للنساء استناداً إلى نظام حصص، بدأ العمل به قبل الانتخابات البرلمانية السابقة في العام 2002). شارك 18 حزباً بمرشحين في 50% من الدوائر الانتخابية البالغ عددها نحو 95 دائرة، بواقع تمثيل خمسة أحزاب في كل دائرة تقريباً (أي الحزبين الحاكمين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، حزب العدالة والتنمية الإسلامي المعارض، والحركة الشعبية وحزب التجمع الوطني للأحرار).

## تشريح نتائج انتخابات 2007

فاجأت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2007 العديد من المراقبين، فقد تبوأ حزب الاستقلال الصدارة بفوزه بـ 52 مقعداً (16% من الأصوات الشعبية) تلاه حزب العدالة في المرتبة الثانية بحصوله على 46 مقعداً (14% من الأصوات). وحلّت الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار في المرتبتين الثالثة والرابعة بفوزهما بـ 41 و39 مقعداً على التوالي. أما الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي كان يستأثر بمعظم المقاعد فانحسرت حصته إلى 38 مقعداً، وهو ما كان متوقعا بسبب سلسلة من الخلافات والانقسامات الداخلية التي شقت صفوفه، ناهيك عن أداء الائتلاف الحاكم المتواضع. لقد كان أداء حزب الاستقلال، الذي لطالما كان شريك الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الإئتلاف، مدعاة للحيرة. لكن، يمكن أن تفسر هذه النتيجة بعاملين اثنين: (1) قوة جاذبية الحزب لدى الناخبين المتدينين تقليدياً في المغرب و(2) شبكات الدعم القوية التي أقامها الحزب في بعض المناطق الريفية.

مثلت نتائج حزب العدالة والتنمية المفاجأة الكبرى، فقبل الانتخابات، كانت هناك الكثير من توقعات بأن يحقق الإسلاميون نتائج كبرى، خاصة في ضوء استطلاعات الرأي الغربية والمحلية التي تكهنت بصعود لا يمكن وقفه للحزب. خلال المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية، أبدت قيادة الحزب الكثير من التفاؤل وأعلنت جهاراً أنها تستطيع الاستئثار بـ 70 إلى 80 مقعداً ليشكل الحزب بذلك الكتلة الأقوى في البرلمان. وحين لم يضيف الحزب سوى أربعة مقاعد جديدة إلى المقاعد الـ 42 التي حصدها العام 2002، شكّل ذلك صدمة لقيادته ولخصومه على حد سواء. ومن هنا كانت اللهجة الغاضبة والقاسية التي طغت على التصريحات الأولية التي أدلت بها شخصيات بارزة في الحزب والتي اتهمت أحزاباً أخرى بشراء الأصوات<sup>15</sup>.

بالرغم من تأكيد فرق المراقبة المحلية والدولية على أن الانتخابات جرت بطريقة عادلة وشفافة، إلا أنه وردت تقارير عدة حول وقوع مخالفات شملت شراء أصوات في كل من المدن

والمناطق الريفية. الملفت هنا أنّ نسبة المشاركة في الانتخابات هوت إلى أدنى مستوى تاريخي لها، فقد سجلت نسبة 37% منحدرّة عما كانت عليه عامي 1997 و2002 حيث سجلت نسبة 58% و19% على التوالي. جاءت هذه النسبة المتدنية لنشوّه العملية الانتخابية برغم الجهود الملحوظة التي بذلتها الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لحث الناخبين على الإدلاء بأصواتهم. أطلقت الهيئات الحكومية العامة ومنظمات غير حكومية عدة برامج لتوعية الناخبين ولاسيما في المناطق الفقيرة والمهشمة بالمدن، كما أعلنت الأحزاب السياسية عن برامج انتخابية مفصلة قبل أسابيع من الانتخابات وروّجت لها بكثافة. تطرق معظم هذه البرامج إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وعمد الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاستقلال وحزب العدالة والتنمية إلى تحديد سياسات ملموسة سيجري اتخاذها. لكن، برغم كل هذه الجهود، استمر عدم الاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية.

### معضلات ما بعد الانتخابات

يبدو أن عجز البرلمان عن الاضطلاع بدور ناشط في تطبيق السياسات، زاد من حجم الاستياء المتنامي من السياسات البرلمانية، وألقى بظلال معتمة على آفاق المشاركة الواسعة في العملية السياسية. إذ بدأت شرائح عدة من المواطنين تنتظر إلى البرلمان على أنه مؤسسة فاشلة لايسعها سوى القيام بالنزر اليسير لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة. الجدير بالذكر هنا أنّ المغرب سجل خلال العقدين المنصرمين أعلى معدلات بطالة في شمال أفريقيا ولم تكن للجهود المتواصلة للحد من الفقر سوى تأثيرات طفيفة على مستوى معيشة الفقراء. تكدست مدن كبرى كالدار البيضاء والرباط ومراكش بأحزمة فقر ترامت أطرافها إلى الأرياف، مما عمق من المشاكل الاجتماعية، مثل التطرف الديني، وجرائم الأحداث وهجرة الشباب بصورة غير قانونية إلى الدول الغربية المتقدمة.

منذ العام 1998، ساورت الشكوك الكثير من المغاربة الذين كانوا يعتقدون الآمال على قدرة الأحزاب السياسية المغربية المختلفة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية مجدية. في تحول ملحوظ في مجرى الأحداث بعد عقود من الاضطراب السياسي، طلب الملك الحسن الثاني من الأحزاب المعارضة السابقة (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و حزب الاستقلال) تشكيل حكومة ائتلافية بالتحالف مع الأحزاب الملكية والإقليمية، والذي شكل فيما بعد نواة كل حكومة مغربية، ولكن هذا التحول لم يؤد إلى أي تقدم جوهري.

بيد أن الآمال الشعبية التي انطلقت في العام 1998 بتحقيق إصلاحات أساسية تأكلت إلى حد كبير. فبالرغم من أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال أبليا بلاء حسناً في انتخابات العام 2000 حيث حافظ الحزبان على قيادتهما للائتلاف الحاكم ففاز الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بـ 50 مقعداً في مجلس النواب وحزب الاستقلال بـ 46 مقعداً، إلا أن



الحزبين فقدا شيئاً من مكانتهما لدى المواطنين وهو ما تظهره نسبة المشاركة المتدنية (51%) فيما كانت 58% في العام (1997) وصعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي.

مع اعتلاء الملك محمد السادس العرش في العام 1999، توصلت مسيرة الانفتاح السياسي، فغدت الساحة السياسية أكثر تنوعاً، وتعززت بشكل مميز ضمانات حماية حقوق الإنسان. لكن فشلت هذه التطورات الإيجابية في شروط العملية السياسية في معالجة العائقين الأساسيين أمام التحول الديمقراطي في المغرب، وهما تركّز السلطة بيد النظام الملكي، وفقدان قواعد مساءلة ومحاسبة يُعتد بها. كما أشرنا سابقاً، يفرز النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي برلماناً مفككاً يسهل على النظام الملكي التحكم به. أدت هذه الاختلالات الهيكلية الرئيسة، إلى تناقص مصداقية البرلمان وإضعاف الأحزاب السياسية.

تفاقت مشكلة الأداء الضعيف للأحزاب السياسية سواء المعارضة أو المشاركة في الائتلاف الحاكم، فخلال السنوات العشر المنصرمة، فشلت الحكومات الائتلافية بقيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال في تطوير برامج ذات مصداقية قادرة على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تعصف بالمغرب. الأسوأ من ذلك، أن هذه الحكومات شهدت ممارسات فاسدة هددت إرث الحزبين باعتبارهما مناهضين للفساد. وبالمثل، أخفقت الجهود التي بذلتها الأحزاب البرلمانية لتحقيق توزيع متوازن للسلطة بين الملك والحكومة والسلطة التشريعية. فقد تجنّب النظام الملكي بشكل منهجي إدخال إصلاحات دستورية على المناصب المتعلقة بصنع القرار في الحكومة، لاسيما على مستوى رئيس الوزراء وصلاحيات الرقابة البرلمانية، الأمر الذي أشاع جواً من الارتياح المتنامي بين الأحزاب السياسية التقليدية تنجح مختلف الأحزاب الساعية إلى التجديد التنظيمي والبرامجي في احتوائه.

يعاني حزب العدالة والتنمية، برغم كونه حديث العهد وأبيض الصفحة، ما تعانيه باقي الأحزاب من فقدان الثقة الشعبية، فبالرغم من نجاحه في السنوات الأخيرة في كسب قواعد انتخابية مستقرة وحسنة التنظيم في المدن، لاسيما في صفوف الشباب، بقيت جاذبيته الشعبية محدودة. في الوقت نفسه، قفز أتباع العدل بقيادة ياسين إلى واجهة الحركة مطالبين بالأسلمة في المغرب ومركزين جهودهم على الدعوة وتوفير الخدمات الاجتماعية. نظراً لرفض قادة العدل للنظام الملكي واعتباره نظاماً فاسداً برمته ولا يمكن إصلاحه تدريجاً، فإنهم اعتادوا انتقاد حزب العدالة والتنمية لمشاركته في الحياة السياسية البرلمانية واتهموا قيادته بالخضوع للنظام الملكي.

أدى استحسان الناخبين الإسلاميين لمفردات هذا الخطاب الأصولي إلى فشل حزب العدالة والتنمية في تعبئة شرائح واسعة من المواطنين المحرومين، ووجد نفسه في وضعية جديدة يضطر معها دوماً إلى تبرير التزامه المتواصل بالمشاركة السياسية وتقرض عليه أن يراعي كلفة هذه الخطوة المرتفعة ومردودها المتدني، وتدفعه إلى ضرورة إقناع النخب الإسلامية بجدوى مشاركته وأهميتها كخيار استراتيجي.

وفي ضوء الخطاب الراهن الذي يجاهر به حزب العدالة والتنمية، يبرز اتجاهان في النقاش:

الأول يقول إن المشاركة تتيح للحزب استخدام مختلف الأدوات المؤسسية لحماية نفسه من قمع النظام الحاكم، كما تمكّنه من الحفاظ على وجوده العلني، مما يساعده على المحافظة على تماسك قواعده وعلى إقامة روابط نابضة مع الناخبين. أما الاتجاه الثاني فيشير إلى المشاركة كسبيل يساعد الحزب على الاضطلاع بدور نشط في النضال لتحقيق إصلاح سياسي جدي وتدرجي في المغرب. اللافت للنظر أن المنحى الأول هو الذي ساد خلال فترات التوتر مع النظام الملكي ولاسيما بعد اعتقال قادة «البديل»، فيما كانت اليد العليا للتوجه الثاني خلال فترات الاستقرار النسبي في العلاقة مع الحكم.

يسعى الحزب جاهداً لإعادة إرساء توازن مستدام وعملي بين المطالب البراغماتية المنادية بالمشاركة وتلك التي تمليها المرجعية الإسلامية. وفي ظل البيئة السياسية المقيدة في المغرب والشروط المتعددة التي يفرضها النظام الحاكم، تبنى الحزب مواقف معتدلة حول مسائل اجتماعية وسياسية متعددة، وفي الوقت نفسه، حرص على عدم استعلاء شرائح كبيرة تميل إليه بسبب مرجعيته الدينية. لا شك أن تحقيق التوازن بين البراغماتية والالتزام الإيديولوجي يزداد صعوبة لاسيما في ضوء الإستياء الشعبي العام من العملية السياسية وترسخ التيارات الإسلامية المعارضة. وعلينا أن نشير هنا إلى أنه في الآونة الحالية انزلق الحزب في نقاشات مستفيضة حول أولوياته مما قد يكلفه خسارة توجهه الاستراتيجي.

## خاتمة

على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية فشل في تحقيق التوقعات في انتخابات العام 2007 وهو يتخبط الآن في معضلات المشاركة في بيئات شبه سلطوية، إلا أنه انتقل من وضعية الدخيل الخارجي إلى وضعية العنصر الداخلي الفاعل والمتجذر في الحياة السياسية المغربية. لم تكن المكاسب التي تحققت في العام 2002 مجرد إنجازات مؤقتة، ففي العام 2007، تقدم الحزب بمرشحين في 94 دائرة من أصل 95 دائرة انتخابية (مقارنة بـ 56 فقط في العام 2002)، واعترفت وسائل الإعلام والمراقبون السياسيون بقدرات تنظيمه السياسي وبرنامجه التقدمي. ثم إن الحزب لا يزال في صفوف المعارضة ما قد يصب في مصلحته نظراً إلى حجم الإستياء الشعبي من الحكومات السابقة والحالية.

من غير المحتمل أن تشكل شعبية العدل تهديداً للوزن السياسي الذي يتمتع به الحزب، إلا إذا شارك العدل في العملية السياسية. ومع ذلك، وحتى لو تنامت شعبية حزب العدالة والتنمية في السنوات المقبلة فستعترضه التحديات عينها الناجمة عن تركيز السلطة في أيدي النظام الملكي، وطبيعة النظام الانتخابي المحابية للنظام، وهي كلها عوامل كفيلة باحتواء دوره السياسي.

أما خطر شعبية «العدل» فمن غير المحتمل أن يهدد الوزن السياسي للحزب، إلا إذا شارك الأول في العملية السياسية. ومع ذلك، وحتى لو تنامت شعبية حزب العدالة والتنمية في السنوات المقبلة، فستعرضه التحديات عينها الناجمة عن تركيز السلطة في أيدي النظام الملكي وعن النظام الانتخابي والتقطيع الانتخابي لمصلحة الحكومة، وهي كلها عوامل قمينة بإحتواء دوره السياسي.

## الملاحظات

1. لمزيد من المعلومات حول موجات الاعتقال التي شهدها المغرب على خلفية المخطط الإرهابي، راجع الجزيرة، 23 شباط/فبراير 2008، <http://english.aljazeera.net>.
2. لمزيد من المعلومات حول موجات الاعتقال التي عرفها المغرب (باللغة العربية)، في 23 شباط/فبراير 2008، راجع <http://www.aljazeera.net>.
3. «السياسة الأميركية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط: المعضلة الإسلامية»، تقرير أعده مركز «خدمة أبحاث الكونغرس» لصالح الكونغرس (واشنطن العاصمة، خدمة أبحاث الكونغرس، 15 حزيران/يونيو 2006)، ص. 11.
4. مقابلة مع سعد الدين العثماني، صحيفة «الخليج»، 13 شباط/فبراير 2004.
5. مقابلة مع عبد الله بها، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، <http://www.Ikhwanweb.com>.
6. مقابلة مع سعد الدين العثماني، نشرة الإصلاح العربي، كانون الأول/ديسمبر 2005.
7. مقابلة مع سعد الدين العثماني، نشرة الإصلاح العربي، كانون الأول/ديسمبر 2005.
8. مقابلة مع محمد بتيتم، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، <http://www.IslamOnline.com>.
9. مقابلة مع سعد الدين العثماني، نشرة الإصلاح العربي، كانون الأول/ديسمبر 2005.
10. مقال بعنوان «The Islamists Left Out of the Movement for All Democrats» (حركة لكل الديمقراطيين تقصي الإسلاميين) صدر في جريدة «الصباح» في عددها الصادر في 3 آذار/مارس 2008.
11. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، راجع حسام تمام، «Separating Islam from Political Islam: The Case of Morocco» (فصل الإسلام عن الإسلام السياسي: حالة المغرب)، رؤى عربية، مجلد 1، عدد 1، (ربيع 2007)، ص. 99.
12. لمراجعة مقال حول الكتاب (باللغة العربية)، راجع أسامة عدنان وعبدلاوي لخلاقة، 8 أيار/مايو 2007، <http://www.IslamOnline.net>.
13. راجع سعد الدين العثماني، «الدين والسياسة» (بالعربية)، 3 كانون الثاني/يناير 2008، <http://www.IslamOnline.com>.
14. مقابلة مع نادية ياسين (باللغة العربية)، 5 حزيران/يونيو 2006، <http://www.daralhayat.com>.
15. راجع على سبيل المثال التغطية الإعلامية للتصريحات التي أدلى بها النائب عن حزب العدالة والتنمية مصطفى الرميد في البرلمان عقب الانتخابات، صحيفة «المغربية»، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

## مركز كارنيغي للشرق الأوسط

إن مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويتناول مركز الشرق الأوسط التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز إلى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبيجينغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتؤمن هذه المقاربة المتميزة في كافة البلدان إلى واضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحاليل وتوصيات مستندة إلى معلومات وآراء من المنطقة ما يعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسية بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.carnegie-mec.org](http://www.carnegie-mec.org)

## مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

إن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم على مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو انطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.CarnegieEndowment.org](http://www.CarnegieEndowment.org)

# أوراق كارنيغي مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط

## 2008

- حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، عمرو حمزاوي.
- الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارض وليس معارضة للسياسة الأميركية، مارينا أوتاوي ومحمد حرز الله.
- ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته، ناثان ج. براون وعمرو حمزاوي.
- الشرق الأوسط: مراحل تطوّر وتفكك النظام الإقليمي، بول سالم.
- تقويم إتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبين بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رياض الخوري.
- الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، رشيد تلمساني.
- الإسلاميون السنة في لبنان: قوة صاعدة، أميمة عبد اللطيف.

## 2007

- الأنظمة الحاكمة و«مأزق الملك» في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي، مارينا أوتاوي وميشيل دن.
- الجزائر وآلة الحكم العسكري، هيو روبرتس.
- الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين، مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي.
- رثاء الإصلاح الفلسطيني: دروس واضحة من سجل مضطرب، ناثان ج. براون.
- تقييم الإصلاح السياسي في اليمن، سارة فيليبس.
- الدفع نحو سياسة حزبية: الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت، ناثان ج. براون.
- الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات، سفيان العيسة.
- إعادة النظر في الإصلاح السياسي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية، سفيان العيسة.
- الكويت: المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة، بول سالم.
- المرأة في الحركات الإسلامية: نحو نموذج إسلامي لنشاط المرأة، مارينا أوتاوي وأميمة عبد اللطيف.
- الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي، سفيان العيسة.

## 2006

- الإصلاح الوهمي: الاستقرار الأردني العنيد، خوليا شقير.
- كيف غيرت حرب لبنان 2006 الأجندة السياسية للإسلاميين، عمرو حمزاوي ودينا بشارة.
- الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة، ناثان ج. براون.